

**No. 49727\***

---

**Republic of Korea  
and  
Oman**

**Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the Sultanate of Oman for the promotion and reciprocal protection of investments (with protocol). Seoul, 8 October 2003**

**Entry into force:** *10 February 2004, in accordance with article 12*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Korean*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Republic of Korea, 6 July 2012*

\* No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

---

**République de Corée  
et  
Oman**

**Accord entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement du Sultanat d'Oman pour la promotion et la protection réciproque des investissements (avec protocole). Séoul, 8 octobre 2003**

**Entrée en vigueur :** *10 février 2004, conformément à l'article 12*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et coréen*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *République de Corée, 6 juillet 2012*

\* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

### **برتوكول الإثباتية**

يفهم من المادة (٣) فقرة (١) أن أحكام هذه الفقرة لا تعوق سلطات الطرف المتعاقد الذي تقام الإستثمارات في إقليمه من تقديم حوافز ومنح حقوق خاصة لستثمريه بموجب قوانينه ونظمه .

**المادة الثانية عشرة**  
**بدء العمل بالإتفاقية ومدتها وإنهاؤها**

- ١- على كل طرف متعاقد إخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابة بأن المتطلبات القانونية لدخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ قد تم إستيفائها . يبدأ العمل بهذه الإتفاقية بعد شهر واحد من تاريخ الإخطار الأخير.
- ٢- تظل هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة خمسة عشر سنة وتستمر نافذة بعد ذلك لفترة أو فترات مماثلة إلا إذا أبلغ أي من الطرفين المتعاهدين الطرف المتعاقد الآخر رغبته في إنهاؤها كتابة وذلك عام على الأقل قبل تاريخ إنتهاء مدة سريان الإتفاقية.
- ٣- فيما يتعلق بالإستثمارات التي تمت قبل إنهاء هذه الإتفاقية فإن أحكام المواد من الأولى وحتى الحادية عشرة من هذه الإتفاقية تظل سارية المفعول لمدة إضافية قدرها (٢٠) سنة من تاريخ الإنهاء.

إشهاداً على ما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين تفويضاً كاملاً من قبل حكومتهما قد وقعاً على هذه الإتفاقية.

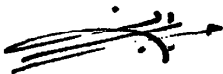
حررت هذه الإتفاقية من نسختين في سيؤل في هذا اليوم ٨ من شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٣ م، الموافق ١٢ من شهر رمضان عام ١٤٢٤هـ باللغات الكورية والعربية والإنجليزية وكافة النصوص لها نفس الحجية القانونية. في حالة الخلاف حول التفسير يعتد بالنص الإنجليزي.

KOREA

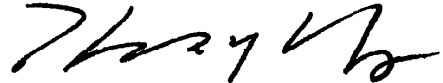


عن / حكومة سلطنة عمان

عن / حكومة جمهورية كوريا



أحمد بن عبد النبي مكي  
وزير الإقتصاد الوطني  
نائب رئيس مجلس الشؤون  
المالية وموارد الطاقة



كيم جاي - سوب  
نائب وزير الشؤون  
الخارجية والتجارة

٦- يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف الخاصة بمحكمته وتمثيله في إجراءات التحكيم. تكاليف رئيس هيئة التحكيم والتكاليف المتبقية يتحملها الطرفان المتعاقدان بحصص متساوية ، ويجوز لهيئة التحكيم أن توجه في قرارها بأن يتحمل أحد الطرفين المتعاقدين الجزء الأعلى من التكاليف.

### المادة العاشرة تطبيق قواعد أخرى

١- إذا كانت المسألة خاضعة لهذه الإتفاقية وإلى إتفاقية دولية أخرى كلا الطرفين المتعاقدان أطراف فيها ، أو كانت خاضعة في نفس الوقت لبادئ عامة للقانون الدولي، فإنه لا يوجد في هذه الإتفاقية ما يمنع أحد الطرفين المتعاقدين أو أي من مستثمريهما الإستفادة من القواعد الأكثر أفضلية لحالته.

٢- إذا كانت المعاملة المقررة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لقوانينه ولوائحه أو أية أحكام محددة أخرى أو عقود تعتبر أكثر أفضلية مما تمنحه هذه الإتفاقية ، فإنه يجب تقديم المعاملة الأكثر أفضلية.

٣- على كل طرف متعاقد أن يراعي أي التزامات يكون قد دخل فيها بشأن إستثمارات أقيمت في إقليمه من قبل مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر.

### المادة الحادية عشرة تطبيق الإتفاقية

تطبق هذه الإتفاقية على كافة الإستثمارات سواء تلك التي أقيمت قبل دخول الإتفاقية حيز التنفيذ أو بعده ، ولكن لا تطبق على أي نزاع يتعلق بإستثمارات نشأ قبل بدء العمل بالإتفاقية أو تمت تسويته قبل دخولها حيز التنفيذ .

٤- قرارات التحكيم نهائية وملزمة لأطراف النزاع ويجب على كل طرف متعاقد طرف في النزاع ضمان الاعتراف بالقرارات وتنفيذها طبقاً لقوانينه ولوائحه.

### المادة التاسعة

#### تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١- تتم تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية بالمشاورات عبر القنوات الدبلوماسية إذا أمكن ذلك.

٢- أي نزاع لا يمكن تسويته خلال ستة أشهر يحال - بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين - الى هيئة تحكيم خاصة طبقاً لأحكام هذه المادة.

٣- تشكل هيئة التحكيم لكل حالة على حدة على النحو التالي :-

خلال شهرين من تاريخ إستلام طلب التحكيم ، على كل طرف متعاقد أن يعين عضواً في الهيئة . ويقوم هذان العضوان باختيار مواطن من دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين ليكون رئيساً لهيئة التحكيم بعد موافقة الطرفين المتعاقدين . يتم تعيين الرئيس خلال شهرين من تاريخ تعيين العضوين الآخرين.

٤- إذا لم تتم التعيينات اللازمة خلال الفترة المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة ، يجوز أن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بتقديم طلب الى رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء هذه التعيينات ، مع مراعاة نفس الإعتبارات في الفقرة (٣) . إذا كان الرئيس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو منع من أداء المهمة المذكورة ، يدعى نائب الرئيس لإجراء هذه تعيينات . وإذا كان نائب الرئيس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أيضاً أو منع من تأدية المهمة المذكورة يدعى عضو محكمة العدل الدولية الذي يلي نائب الرئيس في الأقدمية وليس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات.

٥- على هيئة التحكيم تحديد إجراءاتها الخاصة والتوصل الى قرارها بأغلبية الأصوات، ويكون هذا القرار ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

ب- للطرف المتعاقد الأول أو الجهة التي تنوب عنه الحق ، بفضل الحلول ، في تولي حقوق هؤلاء المستثمرين وتنفيذ مطالباتهم.

٢- يجب أن لا تتجاوز الحقوق والمطالبات موضوع الحلول ، المطالبات أو الحقوق الأصلية للمستثمر.

### المادة الثامنة

#### تسوية منازعات الإستثمار بين

#### الطرف المتعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

١- أي نزاع بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر مرتبط بالإستثمارات ويشمل ذلك نزاع أو تأميم الإستثمارات ، يتم تسويته بصورة ودية بين طرفي النزاع ما أمكن ذلك.

٢- التدابير المحلية المتبعة ، بموجب قوانين ولوائح أحد الطرفين المتعاقدين في الإقليم الذي أتاح لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر إقامة الإستثمارات على أساس المعاملة التي لا تقل أفضلية عن المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة أيهما كان أفضل للمستثمرين.

٣- بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين ، يعرض النزاع على أي مما يأتي :-

أ- محكمة الإختصاص أو المحكمة الإدارية لدى طرف النزاع المتعاقد ، أو  
ب- إذا لم تتم تسوية النزاع بموجب الفقرة (١) من هذه المادة خلال فترة (٦) أشهر من تاريخ إثارته من قبل أي من الطرفين تنشأ هيئة التحكيم بمقتضى:-

- قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية ، أو
- قواعد المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار الذي تأسس بموجب إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي افتتحت للتوقيع في واشنطن دي سي في ١٨ مارس ١٩٦٥ م ، أو
- أي شكل آخر من إجراءات تسوية النزاعات يتفق عليه طرفا النزاع.

إذا لم يتفق طرفا النزاع حول الجهة التي يقدم لها النزاع ، فإن قرار المستثمر يسود .

## المادة السادسة التحويلات

١- على كل طرف متعاقد أن يضمن لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل استثماراتهم وعوائدهم ، وتشمل هذه التحويلات على سبيل المثال وليس الحصر الآتي :

- أ- صافي الأرباح ومكاسب رأس المال وأرباح الأسهم والفوائد والإتاوات والرسوم وأي دخل جار آخر ينشأ من الإستثمارات ،
- ب- العوائد الناتجة من بيع الإستثمارات أو من تصفيتها كلياً أو جزئياً ، بعد أداء التزاماتهم المالية
- ج- الأموال المدفوعة سداداً لقروض متعلقة بالإستثمارات .
- د- مكاسب ومكافآت مواطني الطرف المتعاقد الآخر ومواطني الدولة الثالثة المسموح لهم بالعمل في الأنشطة المرتبطة بالإستثمارات في إقليمه ،
- هـ- الأموال الإضافية اللازمة لصيانة أو تطوير الإستثمارات القائمة ،
- و- الأموال المدفوعة لإدارة الإستثمارات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو في دولة ثالثة ،
- ز- التعويضات وفقاً للامتين الرابعة والخامسة.

٢- تتم جميع التحويلات بموجب هذه الإتفاقية بعملة حرة قابلة للتحويل دون قيد أو تأخير غير مبررين وبسعر الصرف الساري بالنسبة للعمليات الجارية أو يحدد وفقاً لسعر الصرف الرسمي المعمول به في تاريخ التحويلات أيهما أكثر أفضلية بالنسبة للمستثمرين.

## المادة السابعة الحلول

١- إذا قام أحد الطرفين المتعاهدين أو الجهة التي تنوب عنه بسداد دفعات لمستثمريه بموجب تعويض أعطي مقابل إستثمارات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فعلى الطرف المتعاقد الأخير أن يعترف بالآتي :-

- أ- إحالة أي حقوق أو مطالبات من المستثمرين الى الطرف المتعاقد الأول أو الجهة التي تنوب عنه سواء كان ذلك بموجب القانون أو طبقاً لتعامل قانوني في تلك الدولة ،

ب- قيام قواته أو سلطاته بتدمير ممتلكاتهم دون أن يكون ذلك بفعل القتال أو لا تقتضيها ضرورة الموقف.

في هذه الحالة ترد حقوق المستثمرين أو يمنحوا تعويضاً كافياً لا يقل أفضلية عن ذلك الذي يمنح في نفس الظروف إلى مستثمر الطرف المتعاقد الآخر، أو إلى مستثمر أي دولة ثالثة. يتم تحويل الدفعات الناتجة عن التعويض بدون تأخير.

### المادة الخامسة نزع الملكية

١- يجب ألا تتعرض إستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين للتأميم أو نزع الملكية أو أي إجراءات لها أثر مماثل للتأميم أو نزع الملكية ( يشار إليها فيما يلي بـ -نزع الملكية - ) في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا لأغراض عامة وفي مقابل تعويض فوري وكاف وفعال . ويجب أن يكون نزع الملكية على أساس غير تمييزي وفقاً للإجراءات القانونية.

٢- يجب أن يكون التعويض مساوياً لقيمة السوق العادلة للإستثمارات التي تم نزع ملكيتها مباشرة قبل نزع الملكية أو قبل أن يكون نزع الملكية معلناً أيهما كان أسبق، ويشمل فائدة بالمعدل التجاري الساري من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ السداد وأن يتم ذلك بدون تأخير غير مبرر ويحصل نقداً ويكون قابلاً للتحويل بحرية. وفي كلتا حالتى نزع الملكية والتعويض فإنه يجب أن لا تقل المعاملة أفضلية عن تلك المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد إلى مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة أيهما كان أكثر أفضلية للمستثمرين .

٣- يحق لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين المتأثرون بنزع الملكية ، المراجعة الفورية لحالتهم فيما يتصل بتقييم إستثماراتهم وفقاً لمبادئ هذه المادة بواسطة سلطة قضائية أو أية سلطة أخرى مستقلة للطرف المتعاقد الآخر.

٤- عند قيام أحد الطرفين المتعاقدين بنزع أصول شركة أسست أو كونت بموجب قوانينه ولوائحه وساهم في هذه الشركة مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر بتملك أسهم أو سندات دين ، فإن أحكام هذه المادة تنطبق على تلك الأسهم وسندات الدين.



### المادة الثالثة معاملة الإستثمارات

١- مع مراعاة أحكام البرتوكول المرفق ، على كل طرف متعاقد أن يمنح إستثمارات وعائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه المعاملة المنصفة والعادلة والتي لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لإستثمارات وعائدات مستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة أيهما كان أفضل للمستثمرين .

٢- على كل طرف متعاقد أن يمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه المعاملة العادلة والمنصفة والتي لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة أيهما كان أفضل للمستثمرين وذلك فيما يتعلق بإدارة أو صيانة أو إستعمال أو التصرف بإستثماراتهم.

٣- لا تطبق المعاملة المذكورة في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على أي ميزة يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بفضل مشاركته في أو إضمامه الى منطقة للتجارة الحرة أو لإتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو أي شكل من أشكال التعاون الإقتصادي الإقليمي.

إن أحكام الفقرة (١) و (٢) من هذه المادة لا تنطبق على المسائل الضريبية.

### المادة الرابعة التعويضات عن الخسائر

١- يُمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين ، الذين تتعرض إستثماراتهم للخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو إعلان الطوارئ أو الثورة أو الإضطرابات أو الشغب أو أية أوضاع أخرى مماثلة ، على معاملة من قبل الطرف المتعاقد الأخير لا تقل أفضلية عن تلك المعاملة التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد لمستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق برد الحقوق أو دفع الخسائر أو التعويض أو الأشكال الأخرى من التسوية . يتم تحويل الدفعات الناتجة عن التعويض بدون تأخير .

٢- دون الإخلال بالفقرة (١) من هذه المادة ، فإن مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين الذين يتعرضون الى خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في أي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة ناتجة عن :-

أ- الإستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة قواته أو سلطاته ، أو

ب - تعبير - الأشخاص الاعتباريون - يعني أي كيان مثل الشركات ، المؤسسات العامة ، الهيئات ، المؤسسات غير الربحية ، شركات التضامن ، الشركات ، المنظمات أو الجمعيات التي أسست أو كونت في إقليم أحد الطرفين المتعاهدين طبقاً لقوانين ذلك الطرف المتعاقد .

٤- الإقليم يعني إقليم جمهورية كوريا أو إقليم سلطنة عمان على التوالي الى جانب المناطق البحرية التي تشمل قاع البحر وطبقة الأرض التي تحت التربة المتاخمة للمياه الإقليمية والمناطق البحرية التي تمارس عليها الدولة المعنية - طبقاً للقانون الدولي - حقوق السيادة أو الولاية لغرض إستكشاف وإستغلال الموارد الطبيعية في تلك المناطق.

٥- العملة القابلة للتحويل تعني العملة المستخدمة على نطاق واسع في سداد التبادلات الدولية ويجري تداولها في أسواق الصرف الدولية الرئيسية.

### المادة الثانية

#### تشجيع وحماية الإستثمارات

١- على كل طرف متعاقد أن يشجع ويهيئ الظروف الملائمة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للإستثمار في إقليمه وأن يقبل بهذه الإستثمارات طبقاً لقوانينه ولوائحه.

٢- الإستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من أي من الطرفين المتعاهدين يجب أن تقدم لها في كل الأوقات المعاملة العادلة والمنصفة وأن تتمتع بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

٣- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاهدين أن ينتقص بأي إجراءات غير معقولة أو تمييزية من تشغيل أو إدارة أو صيانة أو إستخدام أو الإستفادة أو التصرف في الإستثمارات المقامة في إقليمه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

## المادة الأولى تعريفات

لأغراض هذه الإتفاقية :

- ١- إستثمارات تعني أي نوع من الأصول المستثمرة بواسطة المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الآخر ، تشمل على سبيل المثال وليس الحصر :-
  - أ - الملكية المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق ملكية أخرى مثل الرهن أو الإمتياز أو الضمانات ،
  - ب - الأسهم ومجموعات الأسهم والسندات وأي شكل من المساهمة في الشركة أو عمل تجاري والحقوق والفوائد الناتجة عنها ،
  - ج - المطالبات بالأموال أو أي أداء بموجب عقد له قيمة إقتصادية ،
  - د - حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حقوق النشر والتأليف وبراءات الإختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية والتصميمات الصناعية والعمليات الفنية وأسرار التجارة والخبرة والشهرة التجارية ،
  - هـ - الإمتيازات التجارية التي لها قيمة إقتصادية والممنوحة بموجب قانون أو بمقتضى عقد بما ذلك إمتيازات البحث عن الموارد الطبيعية أو زراعتها أو إستخراجها أو إستغلالها ،
  - و - السلع التي تخضع بموجب عقد إستئجار لتصرف المستأجر في إقليم الطرف المتعاقد وفقاً لقوانينه ولوائحه .
- أي تعديل في الشكل الذي تم فيه إستثمار أو إعادة إستثمار الأصول يجب أن لا يؤثر على صفتها كإستثمار شريطة أن يكون هذا التعديل وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الذي أقيم الإستثمار في إقليمه .
- ٢- عائدات تعني الأموال المتحصلة بواسطة الإستثمارات وهي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرباح والفوائد ومكاسب رأس المال وأرباح الأسهم والإتاوات وكافة الأتعاب .
- ٣- مستثمرون تعني أي أشخاص طبيعيون أو اعتباريون يستثمرون في إقليم الطرف المتعاقد الآخر :
- أ - تعبير - الأشخاص الطبيعيون - يعني أشخاصاً طبيعيين يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد وفقاً لقوانينه ، و

**إن حكومة جمهورية كوريا وحكومة سلطنة عمان ( ويشار إليهما فيما يلي -  
بالطرفين المتعاقدين - ) ،**

**رغبة منهما في تقوية التعاون الإقتصادي بين البلدين ،**

**يقصد خلق الظروف الملائمة لإستثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين  
المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر على أساس المساواة والمصالح المتبادلة ،**

**وإدراكاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات على أساس هذه الإتفاقية  
سوف يحفز المبادرة التجارية في هذا المجال ،**

**فقد إتفقتا على ما يلي :**

**إتفاقية بين  
حكومة جمهورية كوريا  
وحكومة سلطنة عمان  
حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات**

[ ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS ]

**AGREEMENT BETWEEN  
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA  
AND  
THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN  
FOR THE PROMOTION AND RECIPROCAL  
PROTECTION OF INVESTMENTS**

The Government of the Republic of Korea and the Government of the Sultanate of Oman (hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desiring to intensify economic cooperation between the two countries,

Intending to create favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party on the basis of equality and mutual benefit, and

Recognizing that the promotion and reciprocal protection of investments on the basis of this Agreement will stimulate business initiative in this field,

Have agreed as follows:

## **ARTICLE 1 DEFINITIONS**

For the purpose of this Agreement:

(1) "investments" means every kind of asset invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the legislation of the latter Contracting Party and in particular, though not exclusively, include:

- (a) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens or pledges;
- (b) shares, stocks and debentures, and any other form of participation in a company or any business enterprise and rights or interest derived therefrom;
- (c) claims to money or to any performance under contract having an economic value;
- (d) intellectual property rights including rights with respect to copyrights, patents, trademarks, trade names, industrial designs, technical processes, trade secrets, know-how, and goodwill;
- (e) business concessions having an economic value conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources; and

- (f) goods that, under a leasing contract, are placed at the disposal of a lessee in the territory of a Contracting Party in accordance with its laws and regulations.

Any change of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as an investment, provided that such change is in accordance with the legislation of the Contracting Party in whose territory the investment was made.

(2) "returns" means the amounts yielded by investments and, in particular, though not exclusively, includes profit, interest, capital gains, dividends, royalties and all kinds of fees.

(3) "investors" means any natural or juridical persons who invest in the territory of the other Contracting Party:

- (a) the term "natural persons" means any persons having the nationality of that Contracting Party in accordance with its laws; and
- (b) the term "juridical persons" means any entities such as companies, public institutions, authorities, foundations, partnerships, firms, establishments, organizations, corporations or associations, incorporated or constituted in the territory of one Contracting Party in accordance with the laws of that Contracting Party.

(4) "territory" means the territory of the Republic of Korea or the territory of the Sultanate of Oman respectively, as well as those maritime areas, including the seabed and subsoil adjacent to the outer limit of the territorial sea over which the State concerned exercises, in accordance with international law, sovereign rights or jurisdiction for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such areas.

(5) "freely convertible currency" means the currency that is widely used to make payments for international transactions and widely exchanged in principal international exchange markets.



**ARTICLE 2**  
**PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS**

(1) Each Contracting Party shall encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

(2) Investments made by investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

(3) Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the operation, management, maintenance, use, enjoyments or disposal of investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

**ARTICLE 3**  
**TREATMENT OF INVESTMENTS**

(1) Subject to the provisions of the annex protocol, each Contracting Party shall in its territory accord to investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment which is fair and equitable and no less favourable than that which it accords to investments and returns of its own investors or to investments and returns of investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

(2) Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, treatment which is fair and equitable and no less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

(3) The treatment mentioned in paragraphs (1) and (2) of this Article shall not apply to any advantages granted by one Contracting Party to investors

of a third State by virtue of its participation or association in a Free Trade Area, Customs Union, Common Market or any other form of regional economic cooperation. The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article do not apply to tax matters.

#### **ARTICLE 4**

#### **COMPENSATION FOR LOSSES**

(1) Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection, riot or other similar situations in the territory of the other Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other forms of settlement, no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

(2) Without prejudice to paragraph (1) of this Article, investors of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

- (a) requisitioning of their property by its forces or authorities; or
- (b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused by combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or adequate compensation no less favourable than that which would be accorded under the same circumstances to an investor of the other Contracting Party or to an investor of any third State, whichever is more favourable to the investors. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

#### **ARTICLE 5**

#### **EXPROPRIATION**

(1) Investments of investors of one Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or otherwise subjected to any other measures having an effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for public purposes and against prompt, adequate and effective compensation. The expropriation shall be carried out on a non-discriminatory basis in accordance with applicable legal procedures.

(2) Such compensation shall amount to the fair market value of the expropriated investments immediately before expropriation was taken or before the impending expropriation become public knowledge, whichever is the earlier, shall include interest at the applicable commercial rate from the date of expropriation until the date of payment and shall be made without undue delay, be effectively realizable and be freely transferable. In both cases of expropriation and compensation, treatment no less favourable than that which the Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State shall be accorded, whichever is more favourable to investors.

(3) Investors of one Contracting Party affected by expropriation shall have a right to prompt review by a judicial or other independent authority of the other Contracting Party, of their case in relation to the execution of the expropriation decision and to the valuation of their investments in accordance with the principles set out in this Article.

(4) Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under its legislation and in which the investors of the other Contracting Party have participated by owning its shares or debentures, the provision of this Article shall be applied to those shares or debentures.

## **ARTICLE 6**

### **TRANSFERS**

(1) Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of their investments and returns. Such transfers shall include, in particular, though not exclusively:

- (a) net profits, capital gains, dividends, interest, royalties, fees and any other current income accruing from investments;
  - (b) proceeds accruing from the sale or the total or partial liquidation of investments, after payment of their financial obligation;
  - (c) funds in repayment of loans related to investments;
  - (d) earnings and other remuneration of nationals of the other Contracting Party and nationals of a third State who are allowed to work in connection with investments in its territory;
  - (e) additional funds necessary for the maintenance or development of the existing investments;
  - (f) amounts spent for the management of the investments in the territory of the other Contracting Party or a third State;
  - (g) compensation pursuant to Articles 4 and 5.
- (2) All transfers under this Agreement shall be made in a freely convertible currency, without undue restriction and delay, and at the exchange rate which is effective for the current transactions or determined in accordance with the official rate of exchange in force on the date of transfer, whichever is more favourable to investors.

## ARTICLE 7 SUBROGATION

- (1) If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to its own investors under an indemnity given in respect of investments in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:
- (a) the assignment, whether under the law or pursuant to legal transaction of that State, of any rights or claims from investors to the former Contracting Party or its designated agency; and
  - (b) that the former Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and enforce the claims of those investors.
- (2) The subrogated claims or rights shall not exceed the original rights or claims of the investor.

**ARTICLE 8**  
**SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES BETWEEN A**  
**CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF THE OTHER**  
**CONTRACTING PARTY**

(1) Any dispute between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party related to investments including expropriation or nationalisation of investments shall, as far as possible, be settled by the parties to the dispute in an amicable way.

(2) The local remedies under the laws and regulations of one Contracting Party in the territory of which the investments have been made available for investors of the other Contracting Party on the basis of treatment no less favourable than that accorded to its own investors or investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

(3) The dispute shall be submitted, upon the request of either party to the dispute, either to:

- (a) the competent court or administrative tribunal of the Contracting Party; or
- (b) if the dispute cannot be settled within six months pursuant to paragraph (1) of this Article from the date on which that dispute was raised by either party, an arbitral tribunal established under:
  - (i) the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law; or
  - (ii) the rules of the International Center for Settlement of Investment Disputes, established under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature in Washington D.C., on March 18, 1965; or
- (c) any other form of dispute settlement procedure agreed upon by the parties to the dispute.

If the parties to the dispute disagree where to submit that dispute, the decision of the investor shall prevail.

(4) The arbitration awards shall be final and binding upon the parties to the dispute, and the Contracting Party that is party to the dispute shall ensure the recognition and enforcement of the award in accordance with its relevant laws and regulations.

**ARTICLE 9**  
**SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN**  
**THE CONTRACTING PARTIES**

(1) Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, if possible, be settled by consultation through diplomatic channels.

(2) If any dispute cannot be settled within six months, it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc Arbitral Tribunal in accordance with the provisions of this Article.

(3) Such an Arbitral Tribunal shall be constituted for each individual case in the following way:

Within two months from the date of receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the Tribunal. These two members shall then select a national of a third State, with which both Contracting Parties maintain diplomatic relations, who on approval of the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the Tribunal. The Chairman shall be appointed within two months from the date of appointment of the other two members.

(4) If within the periods specified in paragraph (3) of this Article the necessary appointments have not been made, a request may be made by either Contracting Party to the President of the International Court of Justice to make such appointments, subject to the same consideration set out in paragraph (3). If the President is a national of either Contracting Party or otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointments. If the Vice-President also is a national of either Contracting Party or prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority, who is not a national of either Contracting Party, shall be invited to make the appointments.

(5) The Arbitral Tribunal shall determine its own procedure. The Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding on both Contracting Parties.

(6) Each Contracting Party shall bear the costs of its own arbitrator and its representation in the arbitral proceedings. The costs of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The Tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties.

## **ARTICLE 10**

### **APPLICATION OF OTHER RULES**

(1) Where a matter is governed simultaneously both by this Agreement and by another international agreement to which both Contracting Parties are parties, or by general principles of international law, nothing in this Agreement shall prevent either Contracting Party or any of its investors from taking advantage of whichever rules are more favourable to its case.

(2) If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations or other specific provisions of contracts is more favourable than that accorded by this Agreement, the more favourable treatment shall be accorded.

(3) Either Contracting Party shall observe any other obligation it may have entered into with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

## **ARTICLE 11**

### **APPLICATION OF THE AGREEMENT**

The Agreement shall apply to all investments, whether made before or after its entry into force, but shall not apply to any dispute concerning investments which was raised before its entry into force.

**ARTICLE 12**  
**ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION**

(1) Each Contracting Party shall notify the other Contracting Party in writing that its legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled. This Agreement shall enter into force after one month from the date of the latter notification.

(2) This Agreement shall remain in force for a period of fifteen years and shall continue in force for another period or periods of fifteen years unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing, one year in advance, of its intention to terminate this Agreement.

(3) In respect of investments made prior to the termination of this Agreement, the provisions of Article 1 to 11 of this Agreement shall remain in force for a further period of twenty years from the date of termination.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Seoul on this 8<sup>th</sup> day of October 2003, corresponding to 12<sup>th</sup> day of Shaaban 1424<sup>H</sup> in the Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF  
THE REPUBLIC OF KOREA



FOR THE GOVERNMENT OF  
THE SULTANATE OF OMAN





## **PROTOCOL**

With regard to the Article 3, paragraph (1), it is understood that the provisions in that paragraph do not obstruct the authority of the Contracting Party in whose territory the investments are made to provide particular incentives and rights aimed at, whether mainly or solely, its own investors pursuant to its applicable laws and regulations.

[ KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN ]

**대한민국 정부와 오만왕국 정부간의  
투자의 증진 및 상호보호에 관한 협정**

대한민국 정부와 오만왕국 정부(이하 “체약당사자”라 한다)는,

양국간의 경제협력을 강화하기를 희망하고,

평등과 호혜의 기초 위에서 일방체약당사자의 투자자의 타방체약당사자 영역 안의 투자에 유리한 여건을 조성하기를 의도하며,

이 협정에 따른 투자의 증진 및 상호 보호가 이 분야에서 사업상 선도적 역할을 촉진할 것임을 인식하여,

다음과 같이 합의하였다.

## 제 1 조 정 의

이 협정의 목적상,

1. “투자”라 함은 일방체약당사자의 투자자가 타방체약당사자의 영역 안에서 타방체약당사자의 법령에 따라 투자한 모든 종류의 자산을 말하며, 특히 다음 각목의 사항을 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

가. 동산·부동산과 저당권·유치권·질권 및 그 밖의 재산권

나. 지분·주식·회사채 및 그 밖의 형태의 회사 또는 어떠한 기업에의 참여와 이로부터 발생하는 권리 또는 이익

다. 금전청구권 또는 경제적 가치가 있는 계약상의 이행청구권

라. 저작권 및 관련 권리·특허권·상표권·상호권·의장·기술공정·영업비밀·노하우를 포함하는 지적재산권 및 영업권

마. 천연자원의 탐사·개간·추출 또는 개발을 위한 양허권을 포함하여 법률 또는 계약에 의하여 부여되는 경제적 가치가 있는 사업양허권

바. 일방체약당사자의 법령에 따라 그 영역 안에서 임차계약상 임차인이 처분할 수 있는 재화

자산이 투자되거나 채투자되어 그 형태에 어떠한 변경이 있더라도, 이러한 변경이 관련 체약당사자의 법령에 따라 이루어지는 경우, 이는 그러한 자산의 투자로서의 성격에 영향을 미치지 아니한다.

2. “수익”이라 함은 투자에 의하여 발생한 금액을 말하며, 특히 이윤·이자·자본이득·배당금·사용료 또는 수수료를 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

3. “투자자”라 함은 타방계약당사자의 영역 안에 투자하는 모든 자연인 또는 법인을 말한다.

가. “자연인”이라 함은 일방계약당사자의 법에 의하여 그 계약당사자의 국적을 가진 자연인을 말한다.

나. “법인”이라 함은 일방계약당사자의 영역 안에서 그 계약당사자의 법에 따라 설립되거나 조직된, 회사·공공기관·당국·재단·조합·상사·설립체·조직·기업 또는 협회와 같은 모든 실체를 말한다.

4. “영역”이라 함은 각각의 대한민국의 영역 또는 오만왕국의 영역 및 당해 국가가 국제법에 따라 동 지역에서 천연자원을 탐사·개발할 목적으로 주권적 권리를 행사하는 영해의 외측 한계선에 인접한 해저 및 하층토를 포함하는 수역을 말한다.

5. “자유태환성통화”라 함은 국제거래를 위한 지불에 광범위하게 사용되며 주요 국제외환시장에서 광범위하게 교환되는 통화를 말한다.

## 제 2 조

### 투자의 증진과 보호

1. 각 계약당사자는 타방계약당사자의 투자자가 자국의 영역 안에서 투자를 하는 데 유리한 여건을 장려하고 조성하며, 자국의 법령에 따라 그러한 투자를 허용한다.

2. 일방계약당사자의 투자자가 행한 투자는 타방계약당사자의 영역 안에서 항상 공정하고 공평한 대우를 부여받으며, 충분한 보호와 안전을 향유한다.

3. 각 계약당사자는 타방계약당사자의 투자자가 자국의 영역 안에서 행한 투자의 운용·관리·유지·사용·향유 또는 처분을 부당하거나 차별적 조치에 의하여 어떠한 방식으로든 저해하지 아니한다.

### 제 3 조

#### 투자에 대한 대우

1. 첨부된 의정서의 규정을 조건으로, 각 계약당사자는 자국의 영역 안에서 타방계약당사자의 투자자의 투자 및 수익에 대하여 공정하고 공평하며, 자국의 투자자의 투자 및 수익 또는 제3국의 투자자의 투자 및 수익에 대하여 부여하는 대우중 더 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

2. 각 계약당사자는 자국의 영역 안에서 타방계약당사자의 투자자에게 그 들 투자의 관리·유지·사용·항유 또는 처분과 관련하여 공정하고 공평하며, 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 대우중 더 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

3. 제1항 및 제2항의 규정은 일방계약당사자가 자유무역지대, 관세동맹, 공동시장 또는 그 밖의 형태의 지역경제협력에 참여 또는 가입함에 따라 제3국의 투자자에게 부여하는 어떠한 특권에도 적용되지 아니한다. 제1항과 제2항의 규정은 조세와 관련한 사항에는 적용되지 아니한다.

### 제 4 조

#### 손실보상

1. 일방계약당사자의 투자자는 자신이 행한 투자가 타방계약당사자의 영역 안에서 전쟁이나 그 밖의 무력충돌·국가비상사태·폭동·반란·소요 또는 그 밖의 유사한 사태로 인하여 손실을 입은 경우, 그 손실에 대한 원상회복·배상·보상 또는 다른 형태의 해결에 관하여 그 타방계약당사자가 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에 대하여 부여하는 것보다 불리하지 아니한 대우를 타방 계약당사자로부터 부여받는다. 이에 따른 지급금은 부당한 지체 없이 자유로이 송금될 수 있어야 한다.

2. 제1항을 저해함이 없이, 일방계약당사자의 투자자는 제1항에 언급된 상태에서 다음 각목의 사항으로부터 발생하는 손실을 타방계약당사자의 영역 안에서 입은 경우, 그 투자자는 동일한 상황 하에서 타방계약당사자의 투자자 또는 제3국의 투자자에게 부여되는 것보다 불리하지 아니하게 원상회복 또는 적절한 보상을 부여받는다. 이에 따른 지급금은 부당한 지체없이 자유로이 송금될 수 있어야 한다.

가. 타방채약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자 재산의 징발, 또는  
 나. 전투행위에 기인하지 아니하거나 그 사태의 필요성에 의하여 요구되지 아니하였던 것으로서 타방채약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자 재산의 파괴

## 제 5 조 수 용

1. 일방채약당사자의 투자자의 투자는 공공의 목적을 위하여 신속·충분·유효한 보상을 하는 경우를 제외하고는, 타방채약당사자의 영역 안에서 국유화 되거나, 수용되거나 또는 국유화 또는 수용에 상응하는 효과를 가지는 그 밖의 다른 조치(이하 "수용"이라 한다)를 당하지 아니한다. 수용은 비차별적 기초 위에서 적절한 절차에 따라 이루어진다.

2. 그러한 보상은 수용이 이루어지기 직전 또는 수용이 임박하였음이 공공연하게 알려지기 직전 중 보다 이른 시기의 수용된 투자의 공정한 시장가치에 상당하고, 수용일부터 지급일까지의 적용 가능한 상업 이자율에 의한 이자를 포함하며, 그리고 부당한 지체 없이 지급되고 유효하게 현금화되며 자유롭게 송금될 수 있어야 한다. 수용 및 보상 모두에 있어서 그 채약당사자가 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 대우중 더 유리한 것 보다 불리하지 아니한 대우가 부여된다.

3. 수용에 의하여 영향을 받은 일방채약당사자의 투자자는 수용결정의 집행과 관련된 자신의 사안 및 투자의 가치산정에 대하여, 이 조에 규정된 원칙에 따라 타방채약당사자의 사법당국 또는 그 밖의 독립된 당국에 의하여 신속한 심사를 받을 권리를 가진다.

4. 일방채약당사자가 자국의 법령에 의하여 조직되거나 설립된 회사로서 타방채약당사자의 투자자가 지분 또는 회사채를 소유함으로써 참여하는 회사의 자산을 수용한 경우, 이 조의 규정이 동 지분 또는 회사채에 대하여 적용된다.

## 제 6 조

### 송 금

1. 각 체약당사자는 타방체약당사자의 투자자에게 투자 및 수익의 자유로운 송금을 보장한다. 그러한 송금은 특히 다음 각목의 사항을 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

- 가. 투자로부터 발생하는 순수익 · 자본이득 · 배당금 · 이자 · 사용료 · 수수료 및 그 밖의 정상소득
- 나. 투자의 매각 또는 전면적 · 부분적 청산으로부터 발생하는 수익금
- 다. 투자와 관련된 대여금의 상환금
- 라. 각 체약당사자의 영역 안에서 투자와 관련하여 근로가 허용된 타방체약당사자 및 제3국 국민의 소득
- 마. 기존 투자의 유지 또는 개발을 위하여 필요한 추가자금
- 바. 타방체약당사자 또는 제3국의 영역 안에서 투자의 관리를 위하여 사용되는 금액
- 사. 제4조 및 제5조의 규정에 의한 보상금

2. 이 협정에 따른 모든 송금은 자유태환성통화로 부당한 제한이나 지체없이 이루어지며, 경상거래에 유효한 환율 또는 송금당일에 유효한 공식환율중 투자자에게 보다 유리한 환율로 이루어진다.

## 제 7 조

### 대위변제

1. 일방체약당사자 또는 그 지정기관이 타방체약당사자의 영역 안에서 행한 투자에 대하여 부여된 보증에 따라 자국의 투자자에게 변제한 경우, 타방체약당사자는 다음 각목의 사항을 인정한다.

- 가. 당해 투자자의 권리 또는 청구권이 그 국가의 법률 또는 적법한 거래에 따라 일방체약당사자 또는 그 지정기관에 양도되는 것
- 나. 일방체약당사자 또는 그 지정기관이 대위변제에 의하여 투자자의 권리를 행사하고 청구권을 집행할 자격을 가지는 것

2. 대위되는 권리 또는 청구권은 투자자의 원래의 권리 또는 청구권의 범위를 초과할 수 없다.

## 제 8 조

## 일방체약당사자와 타방체약당사자의 투자자간의 투자분쟁해결

1. 투자의 수용이나 국유화를 포함하여 투자와 관련된 일방체약당사자와 타방체약당사자의 투자자간의 분쟁은 가능한 한 분쟁당사자간에 우호적인 방법으로 해결한다.

2. 투자가 이루어진 영역 안에서의 일방체약당사자의 법령에 따른 구제조치는 일방체약당사자가 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 대우 중 투자자에게 더 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우의 기초 위에서 타방체약당사자의 투자자에게 이용 가능하여야 한다.

3. 분쟁은 일방분쟁당사자의 요청에 따라 아래의 절차에 회부된다.

가. 체약당사자의 권한있는 사법 또는 행정당국

나. 일방당사자가 분쟁을 제기한 날부터 6월 이내에 그 분쟁이 제1항에 따라 해결되지 못하는 경우 그 분쟁은 일방분쟁당사자의 요청에 의하여 다음의 규정에 따라 설립된 중재재판에 회부된다.

(1) 국제연합 국제무역법위원회(UNCITRAL)의 중재규칙

(2) 1965년 3월 18일 워싱턴에서 서명을 위하여 개방된 국가와 타방 국가국민간의 투자분쟁의 해결에 관한 협약에 의하여 설립된 국제투자분쟁해결본부의 규칙

다. 분쟁당사자간에 합의된 그 밖의 형태의 분쟁해결절차

분쟁의 해결절차에 대하여 분쟁당사자간 합의가 이루어지지 아니하는 경우에는 투자자의 결정이 우선한다.

4. 판정은 분쟁당사자에게 최종적이며 구속력을 가진다. 각 체약당사자는 자국의 관계법령에 따라 판정의 승인 및 집행을 보장한다.

## 제 9 조

## 체약당사자간 분쟁의 해결

1. 이 협정의 해석 또는 적용에 관한 체약당사자간의 분쟁은 가능한 한 외교경로를 통한 협의에 의하여 해결된다.



2. 분쟁이 6월 이내에 해결되지 못하는 경우, 분쟁은 일방채약당사자의 요청에 의하여 이 조의 규정에 따라 임시중재판정부에 회부된다.

3. 이러한 중재판정부는 다음의 방법으로 사안별로 구성된다.

각 채약당사자는 중재판정을 위한 요청의 접수일부터 2월 이내에 1인의 중재인을 임명한다. 이러한 2인의 중재인은 양 채약당사국 모두가 외교관계를 수립한 제3국의 국민인 1인을 선정하고, 동인은 양 채약당사자의 동의를 얻어 중재판정부의 장(이하 “중재판정부의 장”이라 한다)으로 임명된다. 중재판정부의 장은 다른 2인의 중재인의 임명일부터 2월 이내에 임명된다.

4. 제3항에 명시된 기간 내에 필요한 임명이 이루어지지 아니한 경우 국제사법재판소 소장에게 그러한 임명을 요청할 수 있다. 국제사법재판소 소장이 일방채약당사자의 국민이거나 달리 위의 임무를 수행할 수 없을 경우에는 국제사법재판소 부소장에게 그러한 임명을 요청한다. 국제사법재판소 부소장도 일방채약당사자의 국민이거나 위의 임무를 수행할 수 없는 경우에는 일방채약당사자의 국민이 아닌 자로서 국제사법재판소의 그 다음 서열의 재판관에게 그러한 임명을 요청한다.

5. 중재판정부는 그 자체의 절차를 결정한다. 중재판정부는 다수결에 의하여 결정하며, 그러한 결정은 구속력을 가진다.

6. 각 채약당사자는 자국의 중재인에 대한 비용과 중재절차에서 자국을 대리하는 데 대한 비용을 부담한다. 중재판정부의 장에 대한 비용 및 그 밖의 비용은 양 채약당사자가 균등하게 부담한다. 다만, 중재판정부는 결정으로써 양 채약당사자 중 일방이 보다 높은 비율의 비용을 부담하도록 명할 수 있다.

## 제 10 조 다른 규칙의 적용

1. 어떤 사안이 이 협정과 양 채약당사자가 당사자인 다른 국제협정 또는 국제법의 일반원칙에 의하여 동시에 규율되는 경우, 이 협정의 어떠한 규정도 일방채약당사자 또는 타방채약당사자의 영역 안에서 투자를 행한 일방채약당사자의 투자자가 자신의 사안에 대하여 더 유리한 규칙을 원용하는 것을 저해하지 아니한다.

2. 일방체약당사자가 타방체약당사자의 투자자에 대하여 자국의 법령이나 다른 특정한 규정 또는 계약에 의하여 부여하는 대우가 이 협정에 의하여 부여되는 대우보다 더 유리한 경우에는 그 유리한 대우가 부여된다.

3. 일방체약당사자는 타방체약당사자의 투자가가 자국 영역 안에서 행한 투자와 관련하여 부담하게 된 그 밖의 의무를 준수한다.

## 제 11 조

### 협정의 적용

이 협정은 협정이 발효되기 전이나 그 후에 이루어진 모든 투자에 대하여 적용되나 이 협정이 발효되기 전에 제기된 투자분쟁에는 적용되지 아니한다.

## 제 12 조

### 발효 · 유효기간 및 종료

1. 일방체약당사자는 이 협정의 발효에 필요한 자국의 법적 절차가 완료되었음을 타방체약당사자에게 서면으로 통보한다. 이 협정은 나중의 통보로부터 1월 후에 발효한다.

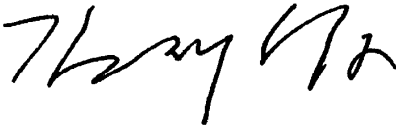
2. 이 협정은 15년의 기간 동안 유효하며, 일방체약당사자가 타방체약당사자에게 최초 또는 그 이후의 유효기간이 만료되기 1년 전에 이 협정의 종료의사를 서면으로 통지하지 아니하는 한 그 이후에도 계속 유효하다.

3. 이 협정의 종료 전에 행하여진 투자에 관하여는 이 협정의 제1조 내지 제11조의 규정이 협정의 종료일부 20년의 기간 동안 더 유효하다.

이상의 증거로, 아래 서명자는 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협정에 서명하였다.

2003년 10 월 8 일 서울 에서 동등하게 정본인 한국어·아랍어 및 영어로 각 2부씩 작성하였다. 해석상의 차이가 있는 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여



오만왕국 정부를 대표하여



## 의 정 서

제3조제1항과 관련하여, 이 항의 규정은 투자가 이루어지는 영역의 계약당사자가 자국의 적용 가능한 법령에 따라 특정한 혜택과 권리를 주로 또는 전적으로 자국의 투자자에게 부여하는 권한을 침해하지 아니하는 것으로 이해한다.